الأمم المتحدة

DP/2003/15

Distr.: General
4 June 2003
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣

٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، نيويورك

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

الالتزامات بالتمويل

حالة الالتزامات بتمويل الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به في عام ٢٠٠٣ وما بعده

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يطلب إلى جميع البلدان التي لم تقدم بعد إسهامات في الموارد العادية لعام ٢٠٠٣ أن تقوم بذلك، وأن يطلب إلى البلدان التي قدمت مساهمات أن تنظر في تقديم تكملة لمساهماتها لعام ٢٠٠٣ - إذا كانت في وضع يسمح لها بذلك - حتى يمكن التعجيل بإعادة بناء قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد يرغب المجلس التنفيذي أيضا في أن يشجع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تعلن جداول لمدفوعاتها وأن تلتزم بهذه الجداول فيما بعد.

أولا - مقدمة

١ - حقق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به تقدما هاما نحو تحقيق الأهداف المبينة في خطط أعمال مدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، ركزت الجهود على تنفيذ الإصلاح على جميع مستويات المنظمة بغرض تحسين الأداء، وتعزيز الشراكات مع مجموعة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وجعل السياسات المطبقة متساوقة مع القدرات الحقيقية. وفي هذه السنة الأخيرة من سنوات خطط الأعمال، يمكن تبين النتائج بوضوح. وقد تغير

120603 120603 03-38485 (A)
0338485

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأصبح منظمة أكثر تركيزا على النتائج، وأكثر اعتمادا على المعرفة، وأكثر تطلعا إلى الخارج، وأكثر أخذا بمبدأ المساءلة، وبذلك زادت قدرته على دعم الجهود الإنمائية لبلدان البرنامج زيادة كبيرة.

٢ - وعلى الرغم من هذه النتائج، فإن قاعدة الموارد العادية (الأساسية) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تقم بعد على أساس سليم قابل للاستمرار. وفي عام ٢٠٠٢، استطاعت المنظمة المحافظة على النمو الذي بدأ في عام ٢٠٠١، عندما أمكن التغلب على الاتجاه الهبوطي في مساهمات الموارد العادية الذي استمر سبع سنوات. وإذا كان الاتجاه الصعودي الحالي يعكس زيادة الإرادة السياسية وزيادة الدعم المقدم إلى المنظمة، فإن هذا الاتجاه ما زال هشا ولا يكفي لمواجهة الأهداف المتفق عليها التي حددها المجلس التنفيذي بالنسبة للموارد العادية. فالزيادات المتواضعة التي تحققت في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ لا تستطيع مسايرة المطالب المتزايدة التي تلقى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تسمح للمنظمة بتحقيق أعظم أثر لعملها، وخاصة في أقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أن الإسقاطات الأولية للمساهمات التي تقدم في عام ٢٠٠٣ تبعث على الأمل، فإن تعبئة مستوى كاف من الموارد العادية للاستفادة الكاملة من الوجود الإنمائي القوي والمتعدد الأطراف للأمم المتحدة يجب أن تظل لها الأولوية العليا.

٣ - لقد نوقشت على نطاق واسع مسألة إعادة النمو وزيادة إمكانية التنبؤ إلى التمويل العادي للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، بما في ذلك مناقشتها في سياق الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (E/2001/66). وما زالت المسألة محل مناقشة في السياق العام لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠٠١. وقد سلم المجلس التنفيذي، في مقرره ١٦/٢٠٠٢، بأن قدرة البرنامج الإنمائي على الوفاء بولايته والحفاظ على طابع تعدد الأطراف والتراهة والشمول الذي يتصف به يتوقفان على أن تكون له قاعدة تمويل عادي كافية ومأمونة. وقد تحقق تقدم نحو كفالة أن تكون صورة البرنامج الإنمائي، وأهمية التمويل الكافي للأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة عموما، محل استعراض أكثر اتساقا على الصعيد الوزاري في السياقات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد بدأت جهود الإصلاح تؤتي ثمارها من حيث الدعم السياسي والاعتراف بالدور الفريد الذي يمكن أن يقوم به البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. على أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتوطيد الاتجاه الصعودي الذي ظهر مؤخرا في المساهمات وتمكين المنظمة من النهوض بولايتها والاستفادة من المنجزات التي تحققت في عملية الإصلاح.

ثانيا – معلومات أساسية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤ – قام المجلس التنفيذي في مقرراته ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣/٩٩، التي أعاد تأكيدها في مقرره ٩/٢٠٠٢، بوضع نظام لتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستهدف إجراء حوار شفاف حول التمويل العادي وتسهيل الحصول على مزيد من التمويل وزيادة إمكانية التنبؤ. وبهذه المقررات حدد المجلس هدفا سنويا للتمويل هو ١,١ بليون دولار وشدد على الحاجة الملحة لتحقيق زيادة سنوية إلى أن يتحقق الهدف. وأعاد المجلس تأكيد الحاجة إلى عكس الاتجاه الهبوطي للموارد الأساسية وإقامة آلية تجعل التمويل الأساسي للبرنامج الإنمائي قابلا للتنبؤ به. كذلك سلم المجلس بأن زيادة الاعتماد على عدد محدود من المانحين ينطوي على مخاطر بالنسبة للاستمرارية المالية للبرنامج الإنمائي في المدى الطويل ومن ثم حث جميع البلدان التي تكون في وضع يسمح لها بزيادة مساهماتها الأساسية على أن تفعل ذلك.

٥ – وفي هذا السياق، طلب إلى البرنامج الإنمائي وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات، الذي يحقق التكامل بين الأهداف البرنامجية والموارد والميزانية والنتائج بغرض زيادة الموارد العادية. وعلى هذا فإن الإطار التمويلي المتعدد السنوات يمثل الأداة اللازمة للاستجابة للاحتياجات البرنامجية للبلدان بطريقة مرنة ومتسقة، تقوم على مفهوم الملكية الجماعية والشراكة بغض النظر عن مصدر التمويل. ويسلم في هذا الإطار بأن توافر مستوى مأمون وكاف من الموارد العادية أمر حاسم بالنسبة لطابع منظمة متعددة الأطراف وبالنسبة لعملياتها.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٦ – قدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تقريره السنوي الثاني الذي يركز على النتائج في عام ٢٠٠٢ (DP/2002/14). وقد أعرب المجلس التنفيذي عن تقديره للتقرير في مقرره ٢٦/٢٠٠٢ الذي سلم فيه بأن مهمة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تتسق مع هدف الحد من الفقر كما ورد في إعلان الألفية، وبأهميته بالنسبة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٧٩/٥٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١. وعلى الرغم من هذا التسليم، فإن الموارد الأساسية المتاحة للصندوق في عام ٢٠٠٢ قد انخفضت مرة أخرى عن المستوى اللازم لمواجهة احتياجات بلدان البرنامج – وخاصة أقل البلدان نموا – من الاستثمارات الصغيرة وخدمات بناء القدرات في مجالين من المجالات التي يركز عليها الصندوق وهي الإدارة المحلية وتمويل المشاريع الصغيرة. ونتيجة لذلك، فإن المجلس التنفيذي سلم في مقرره ٢٦/٢٠٠٢

بالعمل الممتاز الذي قام به الصندوق، ودعا المجتمع الدولي إلى المساعدة في تحقيق الرقم المستهدف لحملة تعبئة الموارد الأساسية للصندوق وهو ٣٠ مليون دولار في السنة.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٧ - يواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التركيز على زيادة فرص النساء، وخاصة الفقيرات منهن، ودعم قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة. وقد أدت زيادة موارد تقاسم التكاليف في عام ٢٠٠٢ إلى تمكين الصندوق من تعزيز عمله فيما يتعلق بالسلام والأمن، والدعوة إلى الاعتراف على نطاق المنظومة بأثر الصراع على المرأة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ عن طريق نشر ''المرأة والحرب والسلام'' (متاح على الإنترنت على الموقع التالي: www.undp.org/unifem/resources/assessment)؛ والانتقال من المشاريع التجريبية وبناء القدرات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى التركيز على تغيير السياسات وعلى استراتيجيات الدعوة؛ والإضافة إلى أعماله الرائدة في المبادرات المتصلة بالجنسين في الميزانية في عدد متزايد باستمرار من البلدان. وقد زاد التنسيق مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى من خلال المبادرات المشتركة بين الوكالات ومذكرات التفاهم وغير ذلك من اتفاقات التنفيذ. وتم على الصعيد القطري تعزيز التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما في ذلك تنفيذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ١٠ مشاريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدء العمل في إعداد ستة اتفاقات جديدة. وقد أعطيت أولوية عالية لتعميم المنظور الجنساني من خلال الآليات المشتركة بين الوكالات وآليات التنسيق، مع قيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة برئاسة أو بالاشتراك في رئاسة مجموعات مواضيعية مشتركة بين الوكالات بشأن مسائل الجنسين في ١٥ بلدا، ومواصلة تعزيز الشبكات وتعزيز القدرة على الدعوة للمساواة بين الجنسين في عمليات التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقة استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية.

متطوعو الأمم المتحدة

٨ - يواصل متطوعو الأمم المتحدة إثبات الدور الحيوي للعمل التطوعي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد سلمت الوفود بذلك على النحو الواجب في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٢، كما تم التسليم به في تقرير الأمين العام بشأن متابعة السنة الدولية للمتطوعين (A/57/352) الذي قدم إلى الجمعية العامة

في دورتها السابعة والخمسين، ومن خلال اشتراك ١٤٢ بلدا في تقديم قرار الجمعية العامة ١٠٦/٥٧ بشأن العمل التطوعي. كذلك شهد عام ٢٠٠٢ زيادة عدد متطوعي الأمم المتحدة للسنة السادسة على التوالي، حيث قام ٢٣٠ ٥ متطوعا - يمثلون ١٥٨ جنسية - بتنفيذ ما يزيد على ٥٥٠ ٥ تكليفا في ١٣٩ بلدا. ومن الناحية المالية، فإن حجم البرنامج قد تجاوز ١٠٠ مليون دولار للسنة الثالثة على التوالي. وقد تم تمويل ٦ في المائة من هذا المبلغ من صندوق التبرعات الخاص لمتطوعي الأمم المتحدة. ونظرا للأهمية المتزايدة التي تعلقها البلدان على العمل التطوعي في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، فإنه من المتوقع تماما أن تستمر زيادة أعداد متطوعي الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣.

ثالثا - العملية التحضيرية

٩ - في آذار/مارس ٢٠٠٣، كتبت أمانة المجلس التنفيذي إلى جميع الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطلب منها تقديم عرض موجز للإجراءات التحضيرية للاجتماع السنوي لهذا العام بشأن التمويل. وجريا على ما جاء في مقرري المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ و ١/٩٩، اللذين أعيد تأكيدهما في القرارات ٢٣/٩٩ و ١/٢٠٠٠ و ٩/٢٠٠٢، طُلب إلى الدول الأعضاء أن تبلغ كتابيا عن تبرعاتها المعتزمة للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به، وجرى تشجيعها على إعلان تبرعات متعددة السنوات ومواعيد محددة للسداد. وعلى غرار ما جرى في اجتماعات التمويل السابقة، فقد شجعت الدول الأعضاء على معالجة ثلاثة من العناصر الخمسة الأساسية لمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨، وهي حجم الموارد العادية، وإمكانية التنبؤ؛ والتدابير الرامية إلى الحد من الاعتماد المالي على عدد محدود من المانحين.

١٠ - وعلى وجه التحديد طُلب إلى الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تبلغ الأمانة كتابيا، في مهلة لا تتعدى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣، وإن كان يفضل تقديمها في أقرب وقت ممكن خلال السنة، بما يلي: (أ) تعهد أكيد بالتمويل للسنة الحالية (٢٠٠٣)؛ وبالنسبة للأعضاء الذين هم في وضع يمكنهم من فعل ذلك، تقديم مساهمة ثابتة أو الإعلان عن مساهمة للسنة القادمة (٢٠٠٤) والإعلان عن مساهمة أكيدة أو احتمالية للسنة الثالثة (٢٠٠٥) إذا كان ذلك ممكنا؛ و (ب) جدول زمني للسداد يقوم على أحد الأسس التالية: '١' السداد المبكر الكامل؛ '٢' دفعات فصلية في مطلع كل فصل؛ أو '٣' دفعتان سنويا في مطلع كل نصف سنة.

١١ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، أبلغت عدة دول أعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعهداتها الأكيدة بالنسبة لعام ٢٠٠٣، كما أعلنت بعض هذه الدول تعهداتها

الإرشادية لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، بما في ذلك بيان الجداول الزمنية للسداد. على أن عددا من الدول لم تكن في وضع يسمح لها بالقيام بذلك. وعلى ذلك فقد تم إعداد الجدولين ١ و ٢ (انظر المرفق) استنادا إلى المعلومات التي تم تلقيها وعلى أفضل تقديرات الأمانة بالنسبة لمساهمات عام ٢٠٠٣. ويتضمن الجدول ٣ (انظر المرفق) معلومات عن المساهمات العينية للحكومات.

١٢ - ومن المهم ألا يغيب عن البال أن جميع الأرقام الخاصة بعام ٢٠٠٢ هي أرقام مؤقتة يمكن تعديلها عندما يتم تأكيد أرقام الإيرادات الفعلية لتلك السنة.

رابعا - حجم المساهمات

الموارد العادية

١٣ - زادت الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة الثانية على التوالي في عام ٢٠٠٢، بعد التحول الذي حدث في عام ٢٠٠١ عندما زادت هذه الموارد لأول مرة بعد سبع سنوات من التناقص المستمر. ويظهر من البيانات المؤقتة أن المساهمات في الموارد العادية لعام ٢٠٠٢ قد بلغت نحو ٦٧٠ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قليلة نسبتها ١,٥ في المائة عما كانت عليه تلك المساهمات في عام ٢٠٠١. وبالنسبة لعام ٢٠٠٣، يظهر من الإسقاطات الحالية أن الزيادة في الإسهامات العادية يمكن أن تكون أقوى من ذلك. وعلى أساس سعر الصرف الرسمي المعمول به في الأمم المتحدة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، يتوقع أن يبلغ إجمالي المساهمات ٧٤٦ مليون دولار. وسوف يمثل ذلك زيادة تتجاوز ١١ في المائة بالنسبة لمستوى المساهمات في سنة ٢٠٠٢، كما يمثل ما يقرب من ١٦ في المائة، أي أكثر من ١٠٠ مليون دولار، بالنسبة لما كانت عليه المساهمات في سنة ٢٠٠٠، وهي السنة الأولى من سنوات الإطار التمويلي المتعدد السنوات.

١٤ - ومما يبعث على الأمل بوجه خاص أن تسعا من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد زادت مساهماتها بالعملة المحلية في عام ٢٠٠٢، وذلك للمرة الثالثة على التوالي بالنسبة لكثير من هذه البلدان. وهناك ثلاث جهات مانحة خفضت مساهماتها بالعملة المحلية، ولكن هناك ثلاث جهات أخرى زادت مساهماتها لأكثر من ١٠ في المائة. وتعكس هذه التطورات الإيجابية بما يتعلق بحجم المساهمات في الموارد العادية تأييدا سياسيا قويا من جانب المانحين لعملية الإصلاح في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥ - كذلك ينعكس الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء بتعزيز قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أن ٣٣ بلدا من بلدان البرنامج قد أسهمت في قاعدة

الموارد العادية للمنظمة في عام ٢٠٠٢، منها سبعة بلدان زادت مساهماتها أو استأنفتها، وكان ذلك في كثير من الأحيان على الرغم من القيود الداخلية الشديدة. وفي العام الماضي، أسهم ٤٣ بلدا من بلدان البرنامج في الموارد العادية، منها ١٧ بلدا زادت مساهماتها أو شرعت في تقديم المساهمات أو قامت باستئنافها. ومن بلدان البرنامج التي قدمت مساهمات في عام ٢٠٠٢ أربعة بلدان دفع كل منها ما يزيد على مليون دولار للموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذا دليل واضح على القيمة الكبيرة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نظر بلدان البرنامج.

١٦ - وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن بعض الجهات المانحة قد تكون في وضع يسمح لها بإعلان تبرعات وتقديم مدفوعات إضافية للموارد العادية خلال السنة. وستكون لهذا أهمية خاصة نظرا لأن مستويات الإيرادات المتوقعة في عام ٢٠٠٣ ما زالت أقل بكثير مما هو لازم لتوفير أساس مالي متين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما زال من الأمور الحاسمة كفالة أن تقوم الجهات المانحة بترجمة ما تعرب عنه من تأييد سياسي إلى زيادة في المساهمات حتى تستطيع المنظمة النهوض بولايتها.

الموارد الأخرى

١٧ - أظهرت الاتجاهات الأخيرة أنه حدثت زيادة كبيرة في إسهامات الموارد الأخرى (الأساسية) المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويظهر من البيانات المؤقتة أنه في عام ٢٠٠٢ بلغ إجمالي إسهامات الموارد غير الأساسية ١,٩٥ بليون دولار، بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار أو ١١,٤ في المائة عن المستوى الذي بلغته هذه الإسهامات في عام ٢٠٠١، وحوالي ٣٠ في المائة منذ بداية فترة إطار العمل المالي المتعدد السنوات في عام ٢٠٠٠. وبلغ التمويل المشترك للمانحين، بما في ذلك تقاسم التكاليف من جانب أطراف ثالثة (٢٣٢ مليون دولار) والصناديق الاستئمانية (٧٠٣ ملايين من الدولارات)، نحو ٩٣٥ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٣٧ في المائة. والواقع أن جميع الدول المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية تعمل الآن بنشاط في التمويل المشترك لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى ذلك فإن الموارد المقدمة من المانحين، والتي تشير إلى المساهمات المقدمة إلى الموارد العادية وإلى التمويل المشترك من جانب البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، قد ارتفعت إلى أكثر من ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ مقابل ١,٣ بليون دولار في بداية فترة إطار التمويل المتعدد السنوات. وبلغ ما قدمته حكومات بلدان البرنامج كمشاركة في التكاليف - وهو ما يشير إلى الموارد التي توجهها الحكومات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرامج الإنمائية في بلدانها - إلى ما يزيد قليلا عن بليون

دولار في عام ٢٠٠٢ وذلك مقابل ٩٣٤ مليون دولار في بداية فترة إطار التمويل المتعدد السنوات.

١٨ - وتمثل الموارد غير الأساسية عنصرا هاما في قاعدة الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي تسمح بإقامة مجموعة واسعة من الشراكات، وخاصة مع مصارف التنمية الدولية والإقليمية، والمفوضية الأوروبية، وغيرها من الشركاء. على أنه لا يمكن للموارد الأساسية أن تحل محل الموارد غير الأساسية أو العكس. فالموارد غير الأساسية تمثل إسهامات مخصصة لمواضيع وبرامج وأنشطة معينة وتكون عادة متركزة جغرافيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعبئة هذه الموارد يتوقف على وجود قاعدة كافية ومأمونة من التمويل المتعدد الأطراف وهو ما لا يمكن ضمانه إلا بتدفق من الموارد الأساسية كاف ويمكن التنبؤ به.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

١٩ - انخفضت المساهمات الأساسية المقدمة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من ٢٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٢,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. وكان السبب الرئيسي لذلك هو قيام مساهم من أكبر المساهمين في الصندوق بتخفيض مساهمته الأساسية تخفيضا كبيرا لأسباب تتعلق بعبء تقاسم التكاليف. وقد تأثرت الأنشطة التنفيذية للصندوق تأثرا شديدا بهذا التخفيض. والواقع أن المساهمات الأساسية المقدمة إلى الصندوق في عام ٢٠٠٢ كانت أقل بكثير من الهدف الذي حدده الصندوق لتعبئة موارده الأساسية وهو ٣٠ مليون دولار كما أشار إليه المجلس التنفيذي في مقرره ٢٦/٢٠٠٢. وقد اضطر الصندوق إلى تخفيض نفقاته تخفيضا كبيرا في عام ٢٠٠٢، حيث انخفضت من المستوى الذي خطط له وهو ٣٦ مليون دولار إلى ٢٥ مليون دولار. وكانت نتائج ذلك على أرض الواقع بعيدة الأثر بالنسبة لبلدان البرنامج التي تأثرت بالتخفيض. وفي ضوء أداء الصندوق على أرض الواقع وازدياد الطلب من أقل البلدان نموا على الاستثمارات الممولة من الصندوق، فإن من الضروري أن يكون عام ٢٠٠٣ نقطة تحول بالنسبة للموارد الأساسية للصندوق وأن يتم تنفيذ المقرر ٢٦/٢٠٠٢ لضمان قدرة المنظمة على الاستمرار. وفي الوقت نفسه فإن أقل البلدان نموا لم تعد تستطيع الحصول من الصندوق - بسبب قلة الموارد - على نوع الدعم الذي تتوقع الحصول عليه منه.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٢٠ - يعتبر دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كمجدد وحافز دورا أساسيا في ضمان أن يظل التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحقيق المساواة بين الجنسين وبالتمكين

للمرأة التزاما فعالا وذا معنى، وخاصة في الوقت الذي تنشط فيه منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عام ٢٠٠٢، وفي الوقت الذي ظلت فيه الموارد الأساسية للصندوق ثابتة نسبيا عند مبلغ ٢٠,١ مليون دولار، زادت المساهمات الأساسية وغير الأساسية من ٣٢ مليون دولار إلى ٣٥,٥ مليون دولار، أي بنسبة ١١,٢ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠٠١. وعلى ذلك فقد ظل التقدم مطردا نحو تحقيق الهدف الذي حدده الصندوق للموارد السنوية وهو ٤٠ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٣، وكثفت في عام ٢٠٠٣ الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف.

متطوعو الأمم المتحدة

٢١ - إن أهمية صندوق التبرعات الخاص أمر لا سبيل إلى المبالغة فيه نظرا للدور الذي يتوقع أن يقوم به متطوعو الأمم المتحدة في تعزيز العمل التطوعي. والصندوق على صغره هو الأداة التي يستطيع متطوعو الأمم المتحدة من خلالها الاستجابة لشركاء التنمية. وقد ارتفعت التبرعات المقدمة إلى الصندوق إلى ٤,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٢. وزادت خمس من الحكومات المانحة مساهماتها العادية؛ واستأنفت إحدى الحكومات إسهامها؛ وأسهمت حكومة أخرى لأول مرة. ومع الاعتراف بهذه الاستجابة الإيجابية، فإن من الضروري بذل مزيد من الجهود لبلوغ المستوى الأمثل المحدد لمتطوعي الأمم المتحدة وهو ١٠ ملايين من الدولارات في السنة.

خامسا - إمكانية التنبؤ بالمساهمات

٢٢ - تعزيزا لإمكانية التنبؤ بالمساهمات، كما ورد في مقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨ وكما أعيد تأكيده في مقرراته ١/٩٩ و ٢٣/٩٩ و ٩/٢٠٠٢، يشجع الأعضاء على إعلان تبرعات متعددة السنوات. ووقت إعداد هذا التقرير، كان هناك خمسة بلدان أعلنت عن تبرعات إرشادية لعام ٢٠٠٤، وكلها من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وذلك مقابل ١٦ بلدا أعلنت في عام ٢٠٠٠ عن تبرعات إرشادية لعام ٢٠٠١. وقد أخذ عدد إعلانات التبرعات الجديدة المتعددة السنوات يتناقص تدريجيا من عام إلى آخر بحيث لم تستطع هذه الإعلانات تعويض إعلانات التبرعات الأولية التي أخذت تتناقص تدريجيا مع حلول فترات انتهائها. وعلى أي حال فإنه بالنسبة للإعلانات الحالية للتبرعات المتعددة السنوات تصل قيمة التبرعات المعلنة لعام ٢٠٠٤، والمرهونة بموافقة الحكومة أو البرلمان، إلى نفس المستوى على الأقل الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٣. ومع ذلك فإن عددا من الدول الأعضاء ببرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي والتي لا تستطيع رسميا أن تعلن تبرعات متعددة السنوات بسبب قيود تشريعية وطنية أو أية قيود أخرى، قد زودت المنظمة بمبالغ إرشادية للسنوات المقبلة.

٢٣ - وبالإضافة إلى الدعوة إلى تقديم إعلانات تبرعات متعددة السنوات، قرر المجلس التنفيذي في مقرره ٢٣/٩٨ أنه يمكن زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية إذا ما أعلنت الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جداول محددة للدفع، مع تشجيع الدفع مبكرا. وفي الفقرة ١٢ (ب) '٣' من مقرره ٩٣/٩٨، قرر المجلس، من بين أمور أخرى، أن تقوم الدول الأعضاء لدى انعقاد اجتماع التمويل باستعراض مواعيد المدفوعات التي قدمت في السنة التقويمية السابقة. وفي عام ٢٠٠٢، قدم ما مجموعه ١٤ بلدا من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جداول محددة للدفع، وذلك مقابل ١٧ بلدا من البلدان الأعضاء بمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية قدمت جداول للدفع في عام ٢٠٠١ و ١٥ بلدا قدمت هذه الجداول في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الذي انخفض فيه عدد البلدان المانحة التي قدمت جداول للدفع من عام إلى آخر، توجد مجموعة أساسية تضم ١٢ من البلدان المانحة قامت بانتظام بتقديم جداول الدفع كل عام. وتمثل المبالغ التي وردت بجداول الدفع والتي قدمها المانحون ٧٧ في المائة من إجمالي الإيرادات المقدرة لعام ٢٠٠٢.

٢٤ - وقد ظل عدم الالتزام بجداول الدفع مصدر انشغال في عام ٢٠٠٢. فمن بين ١٤ بلدا من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قدمت جداول دفع، لم تقم سوى ٦ بلدان بدفع مبالغ التبرعات المعلنة أو بالتسديد المبكر. على أنه تم تلقي ٦٢ في المائة من الإيرادات الإجمالية المقدرة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٢، مقابل ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، أمكن السيطرة على مشاكل التدفقات النقدية ولم يحتج الأمر إلى استخدام الاحتياطات التشغيلية في عام ٢٠٠٢. على أن الحالة ما زالت على هشاشتها لأن المانحين الذين يلتزمون التزاما دقيقا بجداول الدفع المعلنة أو الذين يدفعون مبكرا يتغيرون عادة من سنة إلى السنة التي تليها.

٢٥ - وترد بالجدول ٢ (انظر المرفق) جداول الدفع لمساهمات عام ٢٠٠٣ كما أبلغت إلى أمانة المجلس التنفيذي حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣. وتحيط الأمانة علما بالجهود التي بذلها حتى الآن ١٢ بلدا من البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية قامت بإبلاغ جداول الدفع، وترحب بجميع الجهود التي تبذل لتقديم مواعيد الدفع. ووقت إعداد هذا التقرير، كان هناك ٥ من البلدان المانحة قامت بدفع مساهماتها كاملة. وتشجع الأمانة بقوة الدول الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي

لم تفعل ذلك بعد على إبلاغها بجداول الدفع التي تعتزم تقديمها، بما في ذلك الدفع المبكر حيث يكون ذلك ممكنا. كذلك تشجع الأمانة جميع الأعضاء على الالتزام بهذه الجداول من حيث العملة ومواعيد الدفع. وسيسعى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أيضا إلى زيادة إمكانية التنبؤ بقاعدة موارده من خلال إعلانات التبرعات المتعددة السنوات وفقا للمقرر ٢٢/٩٩ الذي طلب فيه توفير موارد إضافية وقاعدة تمويل أكثر أمنا للصندوق.

٢٦ - وفي بادرة إيجابية، فإن مانحين اثنين من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و ٢١ بلدا من بلدان البرنامج أخذت على عاتقها مباشرة أية مخاطر قد تنشأ عن تقلبات سعر الصرف، وذلك بإعلان تبرعاتها لعام ٢٠٠٢ بدولار الولايات المتحدة.

سادسا - الحد من الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين

٢٧ - سلم المجلس التنفيذي في مقرريه ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ بأن الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين ينطوي على مخاطر تتصل بالاستدامة المالية للبرنامج الإنمائي في المدى الطويل. وعلى ذلك فقد حث المجلس جميع البلدان المانحة وبلدان البرنامج التي تستطيع زيادة مساهمتها في الموارد العادية على أن تقوم بذلك. كذلك أقر المجلس، في مقرره ٢٢/٩٩، بنفس المسائل بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ودعا جميع البلدان التي تستطيع التبرع للصندوق إلى القيام بذلك لضمان التمويل الملائم.

٢٨ - وبغرض الإقلال من الاعتماد المفرط على عدد محدود من المانحين وتوسيع قاعدة الجهات المانحة، بذل مدير البرنامج جهودا متضافرة للاتصال على نحو منتظم بصانعي القرار الأساسيين في عواصم الجهات المانحة وبلدان البرنامج، بالإضافة إلى المحافل الإقليمية والدولية، من أجل الحصول على التزام بالعمل المشترك لكفالة إعادة بناء قاعدة موارد المنظمة للوصول بها إلى المستويات المستهدفة المتفق عليها.

٢٩ - ويدعم كثير من بلدان البرنامج الجهود المبذولة للحد من الإفراط في الاعتماد على عدد محدود من المانحين، وذلك بتزويد البرنامج الإنمائي بما يلي: (ا) مساهمات في الموارد العادية؛ و (ب) مساهمات حكومية نقدية لتغطية تكاليف المكاتب المحلية؛ و (ج) مساهمات حكومية عينية، كتقديم أماكن المكاتب بدون دفع إيجار، بالإضافة إلى تقديم مبالغ كبيرة من الموارد لتقاسم تكاليف البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل من هذه البلدان. وفي عام ٢٠٠٢ انخفض إجمالي المساهمات في الموارد العادية المقدمة من بلدان البرنامج بعد تطبيق الربط المحاسبي على التزام الحكومات بالمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية إلى ما يزيد قليلا عن ١٤ مليون دولار، بعد أن ظل ثابتا بالقيمة الدولارية عند حوالي

١٨ مليون دولار خلال السنوات الأربع الأخيرة، وكان سبب ذلك أساسا هو أن ثلاثة بلدان من بلدان البرنامج توقفت عن الدفع بعد أن كانت تسهم عادة بمليون دولار أو أكثر. ومن ناحية أخرى فإن هناك أربعة بلدان من بلدان البرنامج أسهم كل منها بمليون دولار أو أكثر. وعلاوة على ذلك، فإن المساهمات المقدمة من الحكومات للمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية قد بلغت أكثر من ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ مقابل ١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وقد أدى تحسن الأداء بالنسبة لمدفوعات المساهمة في تكاليف المكاتب المحلية إلى تخفيض مساهمات الموارد العادية عما كانت عليه في السنوات السابقة نتيجة للربط المحاسبي.

٣٠ - وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن المقدر حاليا هو أن الجهات المانحة العشر التي تقدم أكبر المساهمات إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف تقدم أكثر من ٨٤ في المائة من مجموع الموارد العادية في عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٠، قدمت الجهات المانحة العشر الكبيرة ٨٦ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة للموارد العادية. وكما طلب خلال اجتماع التمويل السنوي الأول وتم تنفيذه في عام ٢٠٠٠، يقدم الجدول ١ (انظر المرفق) المساهمات المقدمة في عام ٢٠٠٢ للموارد العادية من البلدان المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية حسب نصيب الفرد (انظر المرفق، ملاحظات على المنهجية). وإذا أخذ هذا كأساس، فإن البلدان التي قدمت أكبر المساهمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٣ (دولار واحد على الأقل عن كل فرد)، حسب نصيب الفرد هي (بالترتيب): النرويج، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وهولندا، وفنلندا، وأيرلندا، ولكسمبورغ، وبلجيكا.

٣١ - وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تعاون وثيق مع المجلس التنفيذي على ضمان تنفيذ المقرر ٢٦/٢٠٠٢ فيما يتعلق بموارده الأساسية، كما أنه سيواصل العمل على توسيع القاعدة الجغرافية لموارده انطلاقا من روح زيادة تقاسم الأعباء بين المساهمين. كذلك سيقوم الصندوق بتعزيز قدرته على جمع الأموال من أجل زيادة موارده غير الأساسية وبلوغ هدفه وهو ١٠ ملايين من الدولارات في السنة.

٣٢ - ويقوم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتعزيز استراتيجياته من أجل تنويع قاعدة موارده وزيادتها، سواء بالنسبة للموارد العادية أو الموارد غير الأساسية. وستكون من أولوياته العالية التوصل إلى اتفاقات استراتيجية متعددة السنوات مع المانحين الثنائيين، وإقامة الشراكات الاستراتيجية التي يعتمد عليها لدعم عمليات التخطيط والتنفيذ والتقييم. وقد استمرت الجهود المبذولة لإقامة الشراكات مع المؤسسات الخاصة ومع المنظمات غير

الحكومية الدولية وحققت بعض النجاح، وخاصة على الصعيد الإقليمي، كما أن الجهود المبذولة لتعزيز قدرة اللجان الوطنية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد حققت نتائج إيجابية، حيث اشترك أكثر من نصف هذه اللجان في اتفاق اعتراف جديد لبناء القدرات وتحقيق النتائج فيما يتعلق بالاتصالات وإيجاد الأنصار وتعبئة الموارد.

٣٣ - وفي عام ٢٠٠٢ استمرت الجهود التي يبذلها برنامج متطوعي الأمم المتحدة لبناء قاعدة موارد أكثر تنوعا، مما حقق بعض النتائج الإيجابية التي تمثلت في مانحين جديدين من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية. ونظرا لتزايد الإقرار بإنجازات برنامج متطوعي الأمم المتحدة، فإن هذا البرنامج يتوقع أن يحرز نجاحا في توسيع قاعدة موارده.

سابعا - الاستنتاجات

٣٤ - تعتبر الزيادة التي حدثت في الموارد العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة الثانية على التوالي أمرا مشجعا ومؤشرا واضحا للدعم السياسي المقدم من الدول الأعضاء للمنظمة. بيد أن مستوى النمو ظل على نحو ملحوظ دون المستوى المطلوب لوضع البرنامج على أساس مالي سليم ومستدام. وهذا قد يهدد المكاسب التي حققت خلال عملية الإصلاح ويعيق على نحو خطير قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواجهة التحديات الجديدة.

٣٥ - وتتوقف قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاضطلاع بولايته على أن تكون لديه قاعدة ملائمة ومضمونة للتمويل العادي تضمن طابعه الشامل والحيادي والمتعدد الأطراف. وتشكل المساهمات العادية الأساس الوطيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به. والمطلوب هو التزام سياسي رفيع المستوى لتحديد مكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء التعاون الإنمائي الدولي اليوم وكيفية تأمين قاعدة موارد قوية وراسخة تسمح للمنظمة بتأدية دورها كاملا بوصفها المنبر العالمي الأساسي للأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة.

المرفق

ملاحظات على المنهجية

يشكل الجدول ١ الأساس للعرض الموجز لمجموع التعهدات و/أو تقديرات المساهمات لعام ٢٠٠٣ في الموارد العادية، ويسبقه عرض الإيرادات الفعلية المتلقاة من المساهمات في الموارد العادية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، والمساهمات الإرشادية في الموارد العادية للعام ٢٠٠٤ بوصفها تبرعات معلنة متعددة السنوات إذا كانت قد أُرسلت على هذا الأساس. وتتألف الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠٣ بدولارات الولايات المتحدة مما يلي: (أ) السداد الفعلي وفقا لسعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة بتاريخ السداد؛ و (ب) الرصيد الباقي استنادا إلى سعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة في ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢. ولا بد من الإشارة إلى أن البيانات المقدمة والمتعلقة بعام ٢٠٠٢ والسنوات السابقة له تمثل الإيرادات الفعلية المتلقاة في السنة الخاصة بها، وليس المبالغ المعلن عن التبرع بها لتلك السنة.

وبالنسبة للمانحين الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يظهر الجدول ١ المساهمات لعام ٢٠٠٣ في الموارد العادية التي تعهدت بها (أو المقدرة لـ) كل دولة من الدول على حدة في السنة الحالية: (أ) بالعملة المحلية؛ و (ب) بما يعادلها من دولارات الولايات المتحدة وفقا لسعر الصرف الرسمي للأمم المتحدة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وإضافة إلى ذلك، وكما طُلب في اجتماع التمويل لعام ١٩٩٩ ونُفذ في عام ٢٠٠٠، فإن كل عامود يعبِّر عن المساهمات حسب الفرد في عام ٢٠٠٣. وتحسب هذه المساهمات باستخدام التبرعات المعلنة/التقديرات لعام ٢٠٠٢ (باستثناء الأرصدة غير المسددة المرحَّلة لعام ٢٠٠١، حيثما ينطبق ذلك)، وبيانات السكان في عام ٢٠٠٠ حسبما نشرها البنك الدولي.

وبالنسبة لبلدان البرنامج، فإن الجدول ١ يعكس مجموع إعلانات التبرعات المتلقاة بشأن المساهمات في الموارد العادية والمساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية. وجميع المعلومات المالية تنقسم بين تسديدات الحكومات لتكاليف المكاتب المحلية وصافي المساهمات في الموارد العادية بعد تطبيق الربط المحاسبي. وتستند التزامات الحكومات النهائية بالمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية إلى النفقات الفعلية لا إلى التقديرات المسبقة في الميزانية. والأهداف الأساسية المرسومة لالتزام الحكومات بالمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية تصبح متاحة لبلدان البرنامج بواسطة المكاتب القطرية في أيار/مايو – حزيران/يونيه من كل سنة تقويمية. وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، تؤخذ المساهمات العينية في الاعتبار. وهذه الأهداف تخضع للتعديل بأثر رجعي بحيث تتحدد الأهداف النهائية لالتزام الحكومات بالمساهمة في

تكاليف المكاتب المحلية وفقا للمصاريف الفعلية. وكما أعاد المجلس التنفيذي تأكيده في مقرره ٢٣/٩٩، فإن سداد قيمة التزامات الحكومات بالمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية، بعد سداد المساهمات العينية، يتحقق من خلال آليتين متميزتين: (أ) المساهمات النقدية المباشرة، و (ب) تطبيق الربط المحاسبي على التبرعات والذي بموجبه تخصم تبرعات بلدان البرنامج أولا من التزامات تكاليف المكاتب المحلية استنادا إلى الهدف النهائي لالتزام الحكومات بالمساهمة في تكاليف المكاتب المحلية. وتغطي التزامات البلدان المساهمة الصافية في تكاليف المكاتب المحلية من خلال الموارد الأخرى في باب الميزانية الخاص بكل بلد من البلدان.

ويورد الجدول ٢ أيضا الجداول الزمنية لسداد المساهمات لعام ٢٠٠٣ في الموارد العادية للبلدان المساهمة التي قدمت هذه الجداول الزمنية إلى الأمانة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ أو قبل هذا التاريخ. ومن شأن المواعيد الثابتة للتسديد أن تتيح للمنظمة أن تحدد قيمة معلومة بدولارات الولايات المتحدة لمساهماتها توخيا للاستقرار ولأغراض تخطيط البرامج وذلك من خلال استخدام أدوات مالية تضمن مسبقا قيمة محددة بدولارات الولايات المتحدة لتحويل المساهمات المدفوعة بعملة غير دولار الولايات المتحدة. وتقتضي الطبيعة التعاقدية لهذه الصكوك المالية إجراء التسوية في المواعيد المحددة بالعقود، ومن هنا الأهمية الحاسمة للمبالغ الموثوقة والامتثال الدقيق لمواعيد السداد. وجميع الدول الأعضاء مدعوة إلى الالتزام بالجداول التي ترسلها بالنسبة للعملة ولمواعيد التسديد.

وأخيرا يُظهر الجدول ٣ المساهمات العينية التي قدمتها بلدان البرنامج لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.